

جامعة ابن خلدون - تيارت-

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

مقياس: تاريخ الفكر السياسي س2

السنة: أولى ليسانس علوم سياسية

الأستاذ: عمر بكيري

## المحور الأول: الفكر السياسي الغربي في عصر النهضة الأوروبية

### المحاضرة الأولى: الفكر السياسي عند نيكولا ميكيافلي

مقدمة:

لم يكن للدولة بمعناها المؤسسي المستقل وجود طيلة العصور الوسطى، بفعل سيطرة الكنيسة و البابا من جهة و من جهة أخرى اندماج سلطاتها و وظائفها في شخص الملك حتى أصبح الملك هو الدولة، لكن بداية من عصر النهضة اتجهت الدول بمنحى يضمن لها الاستقلال عن الاعتبارات الشخصية للملك مثلما ضمن لها الملك الاستقلال عن الكنيسة و بذلك ظهرت الدول بمظهر مؤسسي مستقل إلى أبعد الحدود يتميز بالطابع المركزي للإدارة و الجيش و الضرائب، و طابع قومي موحد فبرزت الدول الوطنية القومية مثل فرنسا، اسبانيا، هولندا، انجلترا... الخ.

1. ميكيافلي المولد والنشأة:

ولد نيكولا ميكيافلي عام 1469 من عائلة فلورنسية من صغار النبلاء، درس القانون و الفلسفة و التاريخ و اللغة الإغريقية، و عمل سكرتيرا في جمهورية فلورنسا إلى غاية 1512، تفرغ لكتابة و التأليف حيث تضمنت مؤلفاته خاصة الأمير و المطارحات و فن الحرب أفكاره و مشروعه الخاص لإقامة دولة وضعية بمعنى غير مرتبطة بالدين تكون قومية، موحدة، قوية و مستقلة. توفي سنة 1527 عن عمر يناهز 58 سنة.

## II. مقومات الدولة الوضعية عند ميكيافلي:

من خلال زيارته و عمله الدبلوماسي لاحظ ميكيافلي قوة و وحدة الدول الأوروبية مثل فرنسا، اسبانيا، هولندا، و على أساس ذلك بحث في عوامل قوتها و أسس قواعده الخاصة لإقامة دولة ايطالية موحدة و قوية و مستقلة عن الكنيسة، لذلك حدد ركيزتين أساسيتين في مشروعه هذا هما الأمير و الجيش.

### 1. الأمير:

يرى ميكيافلي أن الدولة الوضعية الموحدة و القوية لا يمكنها أن تقوم بدون وجود حاكم فرد يتمتع بخصائص متميزة يتولى مهمة إقامتها و الحفاظ عليها من بين الخصائص و الصفات التي يجب أن تتوفر في هذا الأمير يذكر ميكيافلي ما يلي:

- أن يكون بعيدا عن الفضائل و معايير الخير قريبا من الرذائل و معايير الشر.
- أن يكون له القدرة على ارتكاب المعاصي و الأثام إذا اقتضت مصلحة البلاد ذلك.
- أن يكون قاسيا غير رحيم، و أن يجعل رعاياه في حالة خوف دائم من العقاب.
- أن يكون مستعدا للتخلي عن عهوده و أن لا يلتزم بها، إلا إذا كان ذلك في مصلحة بلاده.
- أن يكون محبوبا و يخافه الناس، و في حالة استحالة الجمع بينهما فيجب أن يكون الأمير مُخافا مُهابا بدلا من أن يكون محبوبا.
- أن يتظاهر بالتدين و التقوى، لأن الدين هو وسيلة في يد الحاكم للتحكم و السيطرة على ولاء المحكومين، و هو أداة لتحقيق الوحدة و تماسك الدولة.

### 2. الجيش:

يرى ميكيافلي أن الدولة القوية الموحدة لا يمكن أن تقام بدون وجود جيش وطني خاص، لذلك دعا إلى تفكيك جيوش المرتزقة والتخلي عنها، لأنها كانت تحارب باسم الملوك و نيابة عنهم لكن ولاءها قائم على المال و ليس قائم على الولاء للدولة أو الأمير، لذلك دعا إلى تأسيس جيش وطني له الولاء التام للملك و الدولة و يمكن الاعتماد عليه أثناء الحروب، لأن جنوده بإمكانهم التضحية من أجل الوطن و الأمير على عكس المرتزقة الذين لا وطن لهم و لا ولاء لهم إلا للمال.

### III. معوقات قيام الدولة الوضعية عند ميكيافلي:

يرى ميكيافلي أن معوقات قيام دولة وضعية موحدة و قوية هو تعدد الولاء، حيث يرى أن ولاء المحكومين لغير الدولة وحدها هو ما جعل ايطاليا مقسمة و مشتتة و أضعف كيانها و جعلها عرضة للتقسيم ، لذلك وجب القضاء على الولاء للكنسية و هيمنتها على الدولة و كذلك القضاء على النظام الإقطاعي و هيمنته على الفلاحين و الفقراء.

#### 1. الكنسية:

لقد كان ميكيافلي يؤمن بأهمية الدين لحياة الفرد الاجتماعية و أنه عامل وحدة للعنصر الإنساني، لكنه عارض أي دور للدين في السياسة، فقد هاجم الكنيسة و تدخلها في مناحي الحياة خاصة السياسية منها، و اعتبرها السبب الرئيسي في تدهور الروح الدينية و بعد الناس عن الدين في ايطاليا بسبب فسادها و تخلفها و محاربتها للتقدم و الإبداع، كما أنها السبب الرئيسي في انقسام المجتمع و الحروب بسبب بعدها عن الجانب الروحي و اهتمامها بالجانب المادي الدنيوي رغم أنها أداة خلاص روحي في الأساس، كما أن ولاء المحكومين لها باعتبارها تمثل العالم المسيحي يتعارض مع قيام الدولة الوطنية ذات الولاء الواحد الموحد، و بذلك فهي تمثل عامل تفتت يجب القضاء على نفوذها و حصره في العبادة داخلها فقط.

#### 2. الطبقة الإقطاعية:

يرى ميكيافلي أن وجود منافسين داخليين لسلطة الحاكم يفشل و يضعف الدولة، و أن أخطره هؤلاء هم النبلاء الإقطاعيون، لذلك دعا إلى ضرورة تصفية سلطتهم كشرط أساسي لقيام الدولة الوضعية الموحدة، فطالما أن هؤلاء النبلاء يملكون قلاعاً و أتباعاً فإنهم يشكلون خطراً و عائقاً أمام سلطة و قوة الأمير و دولته، خصوصاً إذا ما تولى هذا الأمير الحكم عن طريقهم أو بمساعدتهم، لذلك

اقترح ميكيافلي طريقتين للحد من سلطتهم و خطرهم، بأن يجعلهم معتمدين على عطفه و إحسانه من جهة، و من جهة ثانية بأن يجعلهم تحت رقابته و يميز بين أولئك الذين يرتبطون به دون أن تكون لهم مصالح خاصة، و بين أولئك الطامعين الذين يجب الحذر منهم و تصنيفهم في خانة الأعداء دون إبداء ذلك لهم.

لقد اتخذ ميكيافلي موقفا سلبيا من النبلاء و رجال الدين و اعتبرهم عائقا أمام تقدم الدولة و وحدتها لأنهم في رأيه كسالى عاطلين عن العمل غير مفيدين للدولة و لا يساهمون في بنائها، و هم يعيشون طفيليين فيها يستنزفون الخزينة و يبذرون المال على حياة الترف و البذخ، لذلك فهم أشد خطرا من أعداء الخارج خاصة عندما تهدد مصالحهم الخاصة في ظل مصلحة الدولة العامة، لذلك دعا الأمراء إلى التخلص منهم أو على الأقل إضعافهم و إخضاعهم لسلطة الدولة.

## المحاضرة الثانية: الفكر السياسي عند جون بودان

### مقدمة:

شهد القرنان السادس عشر و السابع عشر صراع حول النفوذ بين الإمبراطور ممثلا للسلطة الزمنية العالمية و بابا الكنيسة ممثلا للسلطة الدينية العالمية و النبلاء الإقطاعيين ممثلين للسلطة المحلية الإقليمية في القارة الأوروبية، ما نتج عنه ضعف و انحلال هته الأشكال الثلاث من السلطة السياسية و بروز الملوك و الأمراء و تطلعهم لتوسيع سلطاتهم و تقوية دولهم و تحقيق استقلالها، حيث نظر الكثير من المفكرين لقيام سلطة وطنية مركزية قوية و مطلقة، كان من أهمهم الفرنسي جان بودان في أوائل القرن السادس عشر بنظريته حول السيادة.

### 1. جان بودان المولد والنشأة:

ولد جان بودان عام 1530 بفرنسا، درس القانون و السياسة و عمل محاميا و موظفا حكوميا، فتوفرت لديه خبرة واسعة نظرية و عملية انعكست في أبحاثه و كتاباته، عاصر الصراع الديني و الحروب الأهلية و تبنى مبدأ التسامح الديني و حرية المعتقد، و تعد فكرة السيادة أهم مساهماته الفكرية و التي صاغها لتدعيم السلطة الوطنية في فرنسا و ترسيخ الحكم الملكي المطلق. توفي عام

1596 بالطاعون عن عمر يناهز السادسة و الستون عاما، من أهم مؤلفاته: كتاب منهج لتيسير فهم التاريخ، و كتاب الجمهورية.

## II. الدولة و السيادة عند بودان:

عارض بودان نظريتي الحق الإلهي و التطور الطبيعي المفسرة لنشأة الدولة، حيث يرى أن الدولة تنشأ نتيجة فرض الأمن و النظام، فالقوانين قد وجدت بوجود القوة النظامية التي تفرضها، و بذلك تنشأ الدول و تضمن بقاءها من خلال الخضوع للقوانين و أولها قوانين الطبيعة و قوانين الله، و من بين هذه القوانين قانون السيادة العامة و قانون الطاعة العامة، و بالنتيجة يكون شكل الحكم المثالي عنده هو النظام الملكي المطلق لأنه استمرار لسلطة الأب الطبيعية في العائلة الأبوية، و هو النظام القادر على تحقيق الوحدة و القضاء على الفوضى، فالفوضى عند بودان أسوء و أخطر من أعنف الطغاة و أكثرهم ظلما.

### 1- مفهوم السيادة عند بودان:

تعني السيادة استقلال الدولة و حكومتها و قراراتها عن أي سلطة و إرادة أي جهة داخلية أو خارجية، و تتمتع هذه الدولة و الحكومة ذات السيادة بسلطة عليا مطلقة، شاملة، عامة، دائمة، موحدة ( غير منقولة، غير مجزأة، غير منقوصة أو محدودة) تمارس على إقليمها و رعاياها.

يعرفها بودان بقوله أنها " السلطة العليا التي يخضع لها الرعايا و جميع المواطنين و لا تتقيد بالقانون"، و يفسرها على أنها ضرورة لازمة للمحافظة على النظام السياسي، و ليست عقابا دينيا من الله للبشر على الخطيئة الأولى، و يحدد وظيفتها الأساسية في وضع القوانين، و يرى أن السيد الأعلى أي الأمير صاحب السيدة، لا يعترف بشيء أعظم منه إلا الله، لذلك فهو لا يفسر أفعاله و لا يدافع عنها أمام أحد إلا الله وحده.

يرى بودان أن السيادة المطلقة ينبع وجودها من ذاتها فهي ليست منبثقة من أي سلطة أخرى، فهي ترتكز في وجودها على اتحاد أفرادها في الخضوع للقانون الطبيعي لتشكيل مجتمع يتسلح بالسلطة المطلقة التي تجتمع فيها كل أشكال السلطة في الدولة، و بهذا المعنى يصبح لمفهوم السيادة بعدين: داخلي و خارجي، يتمثلان في التخلي عن التصور الإمبراطوري للنظام العالمي و على التصور الديني لمملكة المسيح، و واقع النظام الإقطاعي المسيطر على بعض الأقاليم.

## 2- خصائص ومميزات السيادة عند بودان:

تتميز السيادة عند بودان بالخصائص التالية:

- سلطة عليا: ملازمة للدولة و غير قابلة للتنازل عنها أو تخويلها لأي جهة أخرى.
- سلطة مطلقة: لأنها تعلو على كل سلطة و لا تنافسها أي سلطة في الدولة.
- سلطة شاملة: حيث يخضع لها كامل إقليم الدولة و جميع مواطنيها.
- سلطة دائمة: فهي ملازمة لقيام الدولة فتوجد بوجودها و تدوم بديمومتها و تنتهي بانتهائها.
- سلطة لا تتجزأ: فالسيادة واحدة في الدولة الواحدة و لا يمكن تجزئتها بين الأقاليم و بين الحاكمين، فهي ترتبط بسيد واحد صاحب السيادة له وحده سلطة تشريع القوانين و متابعة تنفيذها.

## 3- سيادة الأمير في دولة بودان:

يجعل بودان الأمير في دولته صاحبا للسيادة أي المخول الوحيد بممارستها، حيث تحدد واجباته بناء على ذلك في:

- الإشراف المباشر على سن القوانين التي تضمن حقوق الرعية و واجباتها.
  - القدرة على تغيير القوانين وفقا لمتطلبات المصلحة و تغيرات الواقع.
  - ربط إرادة الحاكم أو الأمير بإرادة الله و مشيئته و مسؤوليته تجاهه وحده.
- أكد بودان على جعل القانون بيد السيد المطلق، لأن أول و أبرز ما يجسد سلطته و يعبر عن قوته هو احتكاره لسلطة تشريع القوانين و تعديلها و تغييرها كلما اقتضت الضرورة، لكن و مع ذلك أوضح بودان أهمية القانون الطبيعي لأنه الوحيد الذي يقيد السلطة المطلقة للملك.

## III. أنواع أنظمة الحكم عند بودان:

يرى بودان أن أفضل أنواع الدول أو الجمهوريات الأسى كما سماها، هي تلك الجمهورية ذات التنظيم الجيد و التي تحقق العدالة و تجسد جوهرها، و تضمن الحق العام أو الصالح العام، و لتحقيق ذلك يدعو بودان إلى إقامة جيش وطني دائم لضمان وحدة و تماسك الدولة الوطنية و حماية سيادتها و توفير سلطة أوسع لها.

يرى بودان أن وجود هذه الدولة الموحدة ذات سيادة لا يعني بالضرورة وجود نظام حكم واحد في جميعها، بل يرى بوجود أنواع متعددة من أنظمة الحكم فيما تبعا لطبيعة المركز المتمتع بالسيادة أو صاحب السيادة فيها، حيث يكون الحكم ديمقراطيا حين تكون السيادة غائبة أو هي لجميع الناس، بينما يكون الحكم أرستقراطيا عندما يتمتع بالسيادة قلة أرستقراطية مهيمنة، في حين يكون نظام الحكم ملكيا وراثيا مطلقا عندما يتمتع بالسيادة في الدولة حاكم فرد بالوراثة.

#### IV. أفضل أنواع الحكم عند بودان:

انتقد بودان أنظمة الحكم الديمقراطية لأنها حسب رأيه غير متطابقة مع القواعد الطبيعية، لأنها قائمة على المساواة التي هي غير موجودة طبيعيا بين البشر، كما أنها أنظمة غير مستقرة بسبب تقلب الشعب وفساد ممثليه، وكذلك قضية احتساب الأصوات في البرلمانات بعددها و ليس بنوعيتها و وزنها الحقيقي ، حيث يرى بودان أن الحمقى و الأشرار و الجهلة الذين ليس لهم وزن هم دائما أكثر عددا ألف مرة من العقلاء و العلماء.

امتدح بودان النظام الأرستقراطي لأنه نظام قلة يعبر عن النخبة في الشعب، لكنه يفضل النظام الملكي الوراثي استنادا إلى الأسباب التالية:

- الملكية الوراثية المطلقة تمنع حدوث الفوضى، فالجسم الواحد لا يملك إلا رأسا واحدا.
- الملكية الوراثية المطلقة تمنع حدوث النزاع حول العرش لأن نظام الوراثة المتبع فيها يضمن انتقال سلمي طبيعي للسلطة.
- الملكية المطلقة تلتزم بالقوانين الإلهية و الطبيعية، لأنها مسؤولة فقط أمام الله.
- الملكية الوراثية المطلقة هو نظام الحكم الذي ساد في معظم أنحاء الأرض و لأطول مدة من الزمن، و أقر به التاريخ مثلما أقر بالسلطة الأبوية.